



ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahedis Arts

available online at: <http://www.jaa.tu.edu.iq>

JOFA
Journal
of Al-Frahedis Arts

Civil Society Organizations in Iraq | A study of the incentives and obstacles to work

منظمات المجتمع المدني في العراق | دراسة لمحفزات ومعوقات العمل

Sumaia Edham Khadim

سمية ادهام كاظم

E-Mail: sumyadham1990@gmail.com

Asst.Prof.Dr. Hazim Sabah Ahmed

أ.م.د. حازم صباح أحمد

Tikrit University / College of Political Science

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

E-mail: hazim.sabah@tu.edu.iq

Article info.

Article history:

-Received

-Accepted

Keywords:

- Civil Society

- Iraq

- Organizations

Abstract:

Despite the importance of civil society organizations and the importance of its work and its role, but it cannot work without taking into account the circumstances and environment in which it operates and surrounds, and this applies to the work of civil society organizations in Iraq, and this environment and circumstances may include incentives to help In their activities and may be the reverse when they include certain situations that may themselves be obstacles hinder their work.

الخلاصة: على الرغم من أهمية منظمات المجتمع المدني وأهمية عملها ودورها إلا أنها لا يمكن أن تعمل من دون الأخذ بنظر الاعتبار الظروف والبيئة التي تعمل فيها وتحيط بها، وهذا الأمر ينطبق على عمل منظمات المجتمع المدني في العراق، وأن هذه البيئة والظروف قد تشمل على محفزات تساعد في نشاطاتها وقد تكون العكس عندما تشمل على اوضاع معينة قد تكون بحد ذاتها عقبات تعيق عملها .

المقدمة

تُعد منظمات المجتمع المدني من أهم المؤسسات الفاعلة في الوقت الحاضر في ظل التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية والتطور التكنولوجي التي يمر بها العالم، واصبح لها دور في العراق بعد مرحلة عام 2003 وتغير النظام العراقي من النظام الشمولي الى النظام التعددي الذي صار في ظله المجال المناسب لعمل هذه المنظمات، مثلما صار لعملها ونشاطها حاجة مجتمعية دفعت بها ان تزيد من حراكها وفعاليتها .

إن أوضاع العراق في ظل مرحلة الاحتلال الامريكي وضخامة الاثار المترتبة على الحروب والنزاعات والسياسات التدميرية للاحتلال تحول دون قدرة الدولة على مواجهة هذه الاثار منفردة وهي في كثير من الاحيان تقف عاجزة عن معالجة المشاكل والازمات التي يمر بها البلاد مما

افسح المجال للقوى الاجتماعية ومنها منظمات المجتمع المدني لتحقيق التكامل, اذ ان هناك العديد من العوامل التي شجعت هذه المنظمات لتلعب ادوار كثيرة ومهمة في خدمة المجتمع وبما ان حركة منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي تعد حديثة نسبياً ومنها العراق فهي تحتاج الى الكثير من الجهود التي ينبغي ان تبذل من اجل قيام منظمات مجتمع المدني قادرة على تحمل الابعاء التي تلقى على عاتقها, فبالإضافة الى العوامل المساعدة التي عززت دور منظمات المجتمع المدني ووجوده هناك جملة من الامور تعيق عمل هذه المنظمات وقد تؤدي الى شل حركتها وعدم مقدرتها عن العمل ومنعها في مواكبة المسيرة.

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث من كونه يعالج موضوع يُعد حديثاً على مستوى الدراسات في العراق وفيه الكثير من المضامين غير الثابتة التي تتطلب جهوداً من اجل تحديدها ثم تحليلها مثل محفزات ومعوقات عمل منظمات المجتمع المدني في العراق .

اشكالية البحث: وتتضمن محاولة تفسير العوامل المحفزة والمعوقة لعمل منظمات المجتمع المدني في العراق في ظل الاوضاع الراهنة, ومنها تثار مجموعة من الاسئلة, تتمثل بـ:

- ما هي المحفزات التي تساعد منظمات المجتمع المدني في اداء عملها ونشاطاتها؟
- ما المعوقات التي تحد او تعيق عمل منظمات المجتمع المدني؟

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها ان عمل منظمات المجتمع المدني في العراق يحتاج الى مجموعة من المحفزات التي تساهم في فاعلية هذا العمل والنشاط, وبالمقابل هنالك مجموعة من الامور التي تشكل عقبات تعيق عملها .

منهجية البحث: من اجل تحقيق فرضية البحث تم اعتماد منهج التحليل النظمي في دراسة منظمات المجتمع المدني وتحليل عملها وادوارها وتقصي المحفزات والمعوقات التي تواجه عملها ونشاطاتها في العراق .

هيكلية البحث: تضمنت هيكلية البحث المقدمة ومبحثين وخاتمة, وكالتالي:

- يأتي المبحث الاول بعنوان: "محفزات منظمات المجتمع المدني في العراق" .
- ويأتي المبحث الثاني بعنوان: "معوقات منظمات المجتمع المدني في العراق" .
- ومن ثم تأتي الخاتمة التي تتضمن اهم الاستنتاجات التي تصل اليها البحث

المبحث الأول: محفزات عمل منظمات المجتمع المدني

تُعرف المحفزات بأنها "هي نوع من الامان الداخلي الممنهج والمدرّس تعتمد على ثقة الفرد بإستعداداته وامكانياته ومهاراته ومدى تمكنه من تنفيذ اهدافه وثقافته لذاته وامكانية تحقيقها" وهو عكس التثبيط فالتحفيز قوة تدفع من الخلف الى الامام وتكون أكثر فاعلية في الحث على التقدم، اما التثبيط قوة تدفع من الامام الى الخلف وتكون سبب فب التوهين والتأخير⁽¹⁾. وعلى الرغم من وجود منظمات المجتمع المدني منذ عقود قد خلت وباختلاف تسمياتها وطبيعتها عملها

الا انها لا يمكن ان تعمل دون دوافع ومحفزات منها داخلية وخارجية كي تؤدي عملها بصورة سلمية فضلاً عن مواجهة المعوقات والتحديات التي تعيق عمله، وبعد تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003، شهدت هذه الفترة تنامياً للعديد من منظمات المجتمع المدني في ظل رغبة اعداد كبيرة من فئات الشعب العراقي في المشاركة في الحياة المدنية والسياسية بالإضافة الى السماح لقيام هكذا نوع من النشاطات من قبل قوات الاحتلال الاميركية وتشجيعها اذ ظهرت اشكال عديدة من منظمات المجتمع المدني منها كانت امتداداً لمنظمات قديمة مع بعض التعديلات على برامجها وطبيعة عملها ومنها جاء انسجاماً مع التغييرات والوضع الجديد الذي فرضه الاحتلال او ما نشأ بسبب الاوضاع ووجود الرغبة الشعبية لتجاوز الكوارث التي تسببت بها الحرب⁽²⁾. هناك جملة من المحفزات التي كان لها سبباً في قيام منظمات المجتمع المدني وتطورها ويمكن ذكرها بالآتي:

اولاً- الديمقراطية والمجتمع المدني: تعد الديمقراطية هي الارضية السياسية الملائمة لنشوء وتطور المجتمع المدني في العراق، والديمقراطية تعبر عن مفهوم تاريخي اتخذت صور وتطبيقات متعددة في سياق تطور الثقافات والمجتمعات، تقوم فكرتها الاساسية على حكم الشعب وممارسته الرقابة على الحكومة اذ ان الديمقراطية بعد تبنيها من قبل الحكومات العربية ومنها العراق فأً المجتمع المدني اخذ حيزاً مهماً وارتبطت مكانته في الفضاء العام للدولة بالتحويلات الديمقراطية اذ هناك علاقة تبادلية بين مصطلح المجتمع المدني والديمقراطية لان الاخيرة هي الوجه السياسي للمجتمع المدني لأنها تعبر عن صيغة سلمية لإدارة التنافر والاختلاف طبقاً لقواعد دستورية متفق عليها داخل الدولة، كما تعد منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية واصبحت هناك علاقة جدلية بين الديمقراطية وتطور المجتمع المدني وبين نكوصها ايضاً، فاذا تجذرت اسس الديمقراطية في الدولة قويت مكانة منظمات المجتمع المدني وبالعكس، وبهذا فأً المجتمع المدني لا يمكن ان ينمو ويستمر ويحقق اهدافه وبرامجه في ظل مناخ غير ديمقراطي⁽³⁾.

ويعني وجود ترابط بين بين الديمقراطية والمجتمع المدني اذ لا يتحقق اي منها في غياب الآخر ومن الصعوبة بناء مجتمع مدني في اطار دولة سلطوية تفنقد الشرعية اذ ان منظمات المجتمع المدني تعمل على اعادة بناء الدولة لتصبح دولة مؤسسات تتفاعل معه لتطور ادائها نحو الافضل ومن اجل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وتعزيزه لخدمة المجتمع وبناء ما دمرته الحرب والكوارث لابد من توافر عدداً من الشروط والاليات وتحقيقها على ارض الواقع ومن اهمها التالي⁽⁴⁾:

1. لابد للنظام السياسي ان يعمل على تفعيل وتعزيز المشاركة بوصفها المظهر الجوهري للديمقراطية والتي تتوقف على الثقافة السياسية السائدة في المجتمع اذ ان الثقافة السياسية هي التي تدفع المواطنين الى المساهمة في صنع واتخاذ القرارات السياسية على

العكس من ثقافة الخضوع التي تجعل المواطن غير قادر على تحقيق استقلاليته وعاجز عن الابتكار والابداع.

2. نشر ثقافة الديمقراطية اي ليس فقط اصدار القوانين واجراء انتخابات ووضع اجراءات وترتيبات سياسية انما ترسخ الديمقراطية على نظام واسع للنشطاء والمواطنين على حد سواء .

3. اصلاح منظمات المجتمع المدني وبذل المزيد من الجهود لإصلاح اوضاعها لتكون اكثر شفافية، ومواجهة السلبيات منها افتقارها للديمقراطية الداخلية والنقوع في اطر نخبوية ضيقة والتغلب على الصراعات الداخلية والتزام هذه المنظمات بضوابط العمل الديمقراطي. **ثانياً-** كان للفقر وازدياد معدلاته في العراق اثر كبير في تنامي دور منظمات المجتمع المدني: وذلك بسبب السياسات الحكومية منها سياسة النقشف التي تتبناها الحكومة جراء هبوط اسعار النفط بالإضافة الى ارتفاع مستويات البطالة في ظل وجود (5009) مشروع غير منفذ، ولم يكن بمقدور الدولة التصدي لمثل هذه الظروف بمفردها، ولابد لها من خلق شراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص للحد من الفقر في العراق وكانت تمثل انطلاقه في توافر الاسس الاولى لبناء قاعدة لبناء عمل مشترك كرستها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبموجبها تم فتح قنوات التواصل مع كافة الشركاء الاجتماعيين لتنفيذ استراتيجيتها المعدة مسبقا تجاه الفئات التي ترعاها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني اذ حرصت الوزارة في تاريخ 13 اب 2016 لإيجاد شراكة حقيقية مع المنظمات والاستعانة بها لتنفيذ استراتيجيتها ومن اهمها (قانون الحماية الاجتماعية رقم 11 لعام 2016) والمتضمن اجراء بحوث اجتماعية للعوائل المستحقة لإعانة الحماية الاجتماعية والتي سيكون لمنظمات المجتمع المدني دور بارز لما لديها من خبرات في تشخيص العوائل المشمولة والمستحقة للإعانة، وبهذا يتبين ان للحكومة دور بتشجيع وتحفيز منظمات المجتمع المدني وان الجهد الحكومي في ايجاد شراكة مع منظمات المجتمع المدني اي يعني الجهد المؤسسي والمجتمعي للحد من الفقر في العراق مما شجع قيام المنظمات وعزز دورها في المجتمع⁽⁵⁾.

ثالثاً- العولمة والتي تعد اهم افرازات العصر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة الاميركية على النظام الدولي، والعولمة في مفهومها البسيط هي سقوط الحدود او تلاشي المسافة واصبح العالم كقرية صغيرة وترتكز على التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات وعولمة اليات وافكار اقتصاد السوق وتزايد فيها دور الطاع الخاص وتؤكد تقارير البنك الدولي هذه النظرة اذ يشير في تقرير عام (1995) الى اهمية المجتمع المدني كظاهرة اقتصادية باعتباره القوة المحركة بالنسبة للنشاطات ونمو القطاع الخاص الذي تعثر في الفترات السابقة⁽⁶⁾.

بالإضافة الى اعطاء دور كبير لمنظمات المجتمع المدني او المنظمات الغير الحكومية على المستوى الدولي والحكومي، كما ادت العولمة الى زيادة معدلات التشابه بين المجتمعات، اذ اعتمدت

سياسات منها نزع القداسة عن السلطة ونقلها للمجتمع والافراد اذ عد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم المهمة التي باتت تعبيراً عما بعد الحداثة في الفكر السياسي والتي ترافقت مع افكار الموجة الثالثة لـ "صموئيل هنتغتون" ونهاية التاريخ لـ "فرانسيس فوكوياما" كذلك التطورات الاميركية لدول العالم الثالث كأطر لمشاريع الاصلاح (7).

رابعاً- تقشي ظاهرة الفساد في العراق بمختلف اشكاله وانهيار سلطة الضبط وضعف المسائلة والشفافية وتدهور القدرات الادارية فضلاً عن انتشار مظاهر المحسوبية والممارسات الفاسدة واعتماد ثقافة الولاء لمجموعة او للطائفة بدلا من ثقافة الاداء والانجاز وأدت هذه الى تزايد الفوارق بين الفئات الاجتماعية والتي اصبحت أكثر عمقا وسعة من اي وقت مضى (8).

خامساً- ومن المشاكل التي لا يمكن اغفالها والتي اثرت على المجتمع العراقي بشكل كبير هي الطائفية السياسية اذ شهد العراق بعد عام 2003 انتعاش كبير في ظاهرة الطائفية السياسية اذ دفعت الاخيرة في ظل غياب المواطنة واستمرار التقاسم الوظيفي ونظام المحاصصة الطائفية واستبعاد معايير الكفاءة، وبقدر ما كانت الطائفية نتاج الانقسام الداخلي التاريخي لاسيما بين السلطة والمجتمع كانت تتعمق بفعل العامل الخارجي والاقليمي ومصالحه الايدولوجية والقومية (السياسية والاقتصادية والمذهبية) بل اصبحت وسيلة اقتراب اقليمية وليست داخلية، دفع هذا كله المجتمع العراقي الى المزيد من التفتت والشعور بعدم الثقة خصوصا الاقليات التي سيعني استهدافها محاولة استئصالها او تهجيرها (9).

سادساً- واجه العراق بعد عام 2003 جملة من المتغيرات والتحديات الداخلية والخارجية وهي في اساسها جاءت نتيجة لتراكم سياسات سبقت ذلك التاريخ القت بظلالها على واقع الدولة والمجتمع فالتغيير من النظام الشمولي الى الديمقراطي التعددي لم يمر بشكل سهل وانما واجه عقبات بعضها سياسي وبعضها اقتصادي وامني، فالنهج التوافقي والمحاصصة السياسية انعكست بشكل كبير على واقع المجتمع ولم ينحصر وجود هذه المؤسسات العليا للدولة وانما شملت مفاصل متعددة ارهقت كاهل الدولة، فضلا عن الفلسفة الاقتصادية غير الواضحة بعد عام 2003 والتحول من النظام الاشتراكي الذي كان سائدا في العراق ومازالت تداعياته مؤثرة في الكثير من القطاعات الى اقتصاد السوق والانفتاح الاستثماري اذ لم ترسم له الثقافة والارضية الملائمة التي تتطابق مع الواقع الاجتماعي القائم ولا مع المؤسسات الاقتصادية القادرة على استيعاب هذا التحول (10).

وكخطوة لسد الفراغ السياسي والاجتماعي التي حدثت في البلاد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا بارزا في توجيه افراد المجتمع نحو المطالبة بحقوقهم المختلفة من خلال الاحتجاجات والتظاهرات واصبح لهذه المنظمات تأثير كبير في العملية السياسية اذ عملت هذه المنظمات على اخراج المجتمع العراقي من سياسات التهميش والتغييب السياسي الى الاشتراك الايجابي والفعال

في الحياة السياسية ومن هنا فإن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية اثرت وبشكل كبير على قيام العديد من منظمات المجتمع المدني وشجعت على تكوينها⁽¹¹⁾.
 سابعاً- مما زاد اهمية منظمات المجتمع المدني انحسار الدولة واهتمام سلطاتها بالقضايا والمشكلات الرئيسية داخل المجتمع مما ادى الى اتساع دور المنظمات وتحملها عبئ تلبية مطالب العديد من الشرائح وتنبيه الحكومة للاهتمام بالقضايا التي تغفل عنها في المجتمع ومشكلاته⁽¹²⁾.
 وبقدر تعلق الامر بمنظمات المجتمع المدني في العراق فإنها تجاوزت كونها حاجة مجتمعية الى كونها ضرورة ملحة خاصة لما يمر به البلاد من تغيير واسع الامر الذي يتيح لهذه المنظمات فرصة لاستثمارها في ارساء بناء جديد راسخ لتجاوز تعقيدات واطاء الماضي والتغلب على مشاكل الحاضر وبهذا فإن المجتمع المدني اكتسب اهمية وذلك لوضع الازمة المتفاقمة ان لم نقل كارثة التي يمر بها العراق بعد عام 2003 اذ بدأت بالاحتلال الاميركي وتداعياته وتغيير النظام السياسي مروراً بالطائفية والسياسات الحكومية الخاطئة التي زادت من حدة الازمة والى فترة تنامي الجماعات المسلحة والارهابية الخارجة عن سلطة الحكومة, واخيراً سيطرة داعش على العديد من المحافظات العراقية والتي كان لها اثر كبير على المجتمع فشهدت هذه المدن نزوح جماعي كما رافقت هذه الفترة استنزاف كبير لقدرات البلاد العسكرية والاقتصادية والبشرية بسبب المعارك مع الجماعات المسلحة وتحرير المدن, هذا كله ادى الى صعوبة الحكومة التغلب على هذه المشاكل التي قد تكون ثقيلة جداً, ومن خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني يمكن تجاوز والتغلب على الكثير من المشاكل وذلك لقدرة المجتمع المدني على امتصاص التوترات الناجمة عن الاختلافات الاثنية والطائفية والعرقية والحزبية من خلال تركيزها على مبدأ المواطنة اذ تنظم علاقة الفرد بالمجتمع وعلاقته بالدولة, وتعمل على تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات والخضوع للقانون, ويكون للمواطن حق التعبير عن ارادته بحرية والمحاسبة على انتهاكها كما عملت على دمج النازحين في المجتمع واعمار المدن المدمرة والمساهمة في توفير احتياجاتهم خاصة تلك التي تغفل الدولة عن حلها منها الجوانب التعليمية والصحية والخدمية.

المبحث الثاني: معوقات عمل منظمات المجتمع المدني

تعد عمليات بناء منظمات مجتمع مدني في جميع دول العالم ومنها العراق خصوصاً حركة فنية النشأة, وتحتاج الى الكثير من الجهود التي تبذل لتأسيس مجتمع مدني ناضج قادر على تحمل الاعباء المختلفة وتأدية وظائفه والقيام بدوره الحقيقي الا ان هذه العملية لا بد لها ان تصطدم بمجموعة من المعوقات لا سيما وان منظمات المجتمع المدني العراقي في مرحلة الصيرورة والتكوين ولعل ابرز تلك المعوقات هي: المعوقات السياسية والمعوقات الامنية والمعوقات الثقافية والاجتماعية والمعوقات الفكرية والمعوقات الاقتصادية والمعوقات الفنية والادارية, التي سيتم تناولها بالتوضيح وكما يلي:

أولاً- المعوقات السياسية: يمكن حصر المعوقات السياسية التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني في عدة من النقاط الأساسية وتشمل ما يلي:

1- تُعد أهم العقبات التي تواجه منظمات المدني هي محدودية مساحة الحريات المتاحة للمنظمات في الدول العربية مقارنة بالدول الأخرى في العالم، وإن سلطات الدولة لاتزال مطلقة ولا تخضع للمساءلة ويغلب على هذه الدول ومنها العراق هيمنة الدولة وتحكمها في عمل وسياسة المنظمات وتضييق مساحة الحرية المتاحة لها والتعبير عنها بالإضافة الى ضعف التشريعات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني التي تنظم عملها وتمويلها وبرامجها واهدافها مما يعيق عمل منظمات المجتمع المدني ولا يمكن لها ان تستجيب لمتطلبات المعايير الدولية لعمل المنظمات مما يؤدي الى ضعف فاعليتها ونشاطها وبالتالي تحرم من الدعم واللوجستي من المنظمات الدولية الكبيرة او الدولة العراقية⁽¹³⁾.

2- زيادة الابعاء واتساع حجم المشاكل والقضايا منها التهجير الداخلي وتردي الاوضاع السياسية في كثير من محافظات العراق التي شهدت ظاهرة نزوح جماعي اثر دخول داعش الى الاراضي فذهبت سنة العراق الى اقليم كردستان وإلى مناطق أخرى تنامي وتيرة الارهاب واستمرار حالة التدهور في اغلب مؤسسات الدولة واستمرار ازمة الكهرباء في البلاد وتدهور القطاع التعليمي والصحي⁽¹⁴⁾، مما جعل منظمات المجتمع المدني عبئاً ثقیلاً لا يمكن لها القيام بجميع الاحتياجات خاصة بوجود فراغ حكومي كبير في اعانة المنظمات لحل هذه المشاكل بالتالي يؤدي الى وجود عائق في المجتمع المدني.

3- ومن المعوقات التي تواجه العديد من منظمات المجتمع المدني هو محاولة الاحزاب السياسية او بعض المنتفعين من الاحتواء والتسييس والهيمنة على عملها وتعد من اشد الاخطار التي يتعرض لها المجتمع المدني اذ بموجبها تفقد اهم خصائصها وهي الاستقلالية مما يجعلها محط شك وريبة من قبل المواطنين بالتالي يؤدي الى فقدان ثقتهم بهذه المنظمات مما يشل حركتها ويفشل عملها⁽¹⁵⁾.

4- ومن المعوقات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني وتطورها هو عملية تسجيل المنظمات اذ ان دائرة تسجيل منظمات المجتمع المدني هي دائرة المنظمات غير الحكومية تابعة لأمانة مجلس الوزراء وليس تابعة لوزارة شؤون المجتمع المدني اذ كانت تابعة لوزارة التخطيط في بدايتها وكانت عملية التسجيل في ذلك الوقت سهلة وميسرة اذ كانت الدائرة واضحة المعالم والتشكيل وكان هناك تناسق واضح في عملها، وإن الشعور بعمل الدائرة خاضع للضغوطات وهي غير مؤهلة، وعلى الرغم من صدور قانون المنظمات غير الحكومية من امانة مجلس الوزراء عام 2010 الا ان التعليمات لا تزال غير مقرة بشكلها النهائي في هذه الدائرة، وبهذا فإن عملية التسجيل للمنظمات او اعادة تسجيلها يعيق من فاعلية وعمل منظمات المجتمع المدني في العراق⁽¹⁶⁾.

5- العنف وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية لأي مجتمع تؤدي الى تقطيع اوصال المؤسسات السياسية ويعد مؤشراً من مؤشرات غياب قنوات رسمية وغير رسمية وذلك لان وجود هذه الظواهر ادى الى زيادة سيطرة الدولة وهيمنتها على كافة مرافق الدولة⁽¹⁷⁾.

ثانياً- المعوقات الامنية: ومن المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني هي التهديدات الامنية اذ تتعرض منظمات المجتمع المدني في العراق الى الاعتداءات والتهديدات المتكررة وخصوصا في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة وتتواجد فيها الجماعات المسلحة والخارجة عن القانون والتنظيمات الارهابية وقد تعرضت مجموعة من المنظمات في محافظة نينوى في الموصل وبعض المناطق وبعض القرى الى القتل والتهديد واغلاق الفروع ومنها منظمة الموصل لحقوق الانسان ومنظمة رويدا للإغاثة ومنظمة اصوات الحرية العراقية والمنظمة الوطنية لحقوق الانسان بعدما قامو بنشاطات في مخمور والموصل⁽¹⁸⁾.

وللأعلام في هذه الحالة والتكوينات الاخرى في المجتمع دور كبير في تغيير هذه الصورة ونوعية المواطنين تجاه منظمات المجتمع المدني واهميتها والدور المهم الذي تقوم فيه في المجتمع ونشر القيم والديمقراطية والانسانية اضافة الى القيم والاخلاق الفضيلة⁽¹⁹⁾.

ثالثاً- معوقات ثقافية واجتماعية: تعد حالة التريف من اهم المعوقات الاجتماعية خاصة بعد التغييرات الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين وخصوصا المدن العراقية الكبيرة اذ تمثل اشكالية كبيرة تواجه عمل منظمات المجتمع المدني متمثلة بصعوبة الانتقال من المجتمعات القبلية الى المجتمعات المدنية والاليات التي تحرك تلك العملية, وان الولاء للقبيلة او العشيرة ادى الى عدم انخراط المواطن الى منظمات المجتمع المدني اذ انه لا يعي المواطنة الصالحة ومبادئها وظل يتأرجح بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحضري اي بين القبلي وبين المدني اي الذي فرضه العصر او المجتمع السياسي وفي قراءة للدور العشائري والمناطقية والطائفي في تاريخ المجتمع العراقي تشكلت اداة ضغط ثقيل على السلطة الحكومية وانها لم تكن قادرة على بناء هوية وطنية وهي بناء يشترك فيه معظم الافراد على اساس قاعدة المشاركة⁽²⁰⁾.

كما افرز سلوكا يتسم بالنفعية وعدم شعورهم بالمسؤولية والشخصنة على اساس المؤسسة ومن هنا تبلور الوعي للأفراد بعيدا نسبيا عن رؤية الاصلاحية⁽²¹⁾.

ومن الجدير بالذكر ان ما يميز المجتمع المدني العراقي هو الدور المحوري التي تؤديه صفة القرابة في توجيه علاقات اعضائه على اساس الانتماء المذهبي او النسب مما تؤدي الى غرس القيم الضيقة وتعميق الالتزام بتنفيذها وان هذه النزعة تسربت الى داخل منظمات المجتمع المدني مما اعاق عمله وتطوره وتحقيق اهدافه لتحقيق المصلحة العامة⁽²²⁾.

رابعاً- المعوقات الفكرية: ومن التحديات التي تعيق عمل منظمات المجتمع المدني هي غياب الفهم الحقيقي لعملها من قبل المؤسسات الحكومية في جانب ومن المجتمع من جانب اخر, ففي

الغالب تقوم مؤسسات الحكومة بإدوار سلبية تحول دون انجاح عمل المنظمات متمثلة بعدم افساح المجال للمنظمات بالتعاون والتنسيق للعمل معها من جانب اخر عملت هذه المؤسسات بوضع شروط معقدة واجراءات متعددة لأي علاقة تربط المنظمات مع اي مكون من مكونات المجتمع, اذ لا تتناسب هذه الشروط مع طبيعة عمل المنظمات اذ تحتاج لسرعة التحرك بعيدا عن التعقيدات والاجراءات التي تضعها تلك المؤسسات اما فيما يخص المجتمع فإنه لا يزال لا يثق بشكل كبير بأي عمل خارج الاطار الحكومي الرسمي اذ تعتبر الحكومة هي الكفة الاقوى والاجدر بها القيام بالخدمات واستحصال الحقوق لهم ولا يعير لهذه المنظمات اهمية الا اذا كانت المؤسسات الحكومية هي الطرف الظالم لهم وقد سلبت وبشكل تعسفي حقوقهم فبذلك يدرك المجتمع اهميتها⁽²³⁾.

خامساً- المعوقات الاقتصادية: تعد من اهم المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني والتي تنتج عن نقص الخدمات والتوزيع غير العادل للدخل وان المحنة التي يمر بها المجتمع العراقي هو ارتفاع معدلات البطالة والفقر اذ ادى الى غياب الطبقة الوسطى في المجتمع وشعرت الكثير من الفئات بالتهميش والاقصاء واصبح هناك تفاوت كبير بين المجتمعات المحلية في مجال التنمية البشرية والاقتصادية ومن جانب اخر شهد غياب حكومي لدعم وتطوير القطاع الخاص مما انعكس سلبيا على عمل وبناء منظمات المجتمع المدني, وتزامن هذا مع انتشار ظاهرة الفساد في مختلف القطاعات وغياب الرقابة على الاموال الممنوحة لمنظمات المجتمع المدني على الرغم من وجود نص يشير الى تقديم تقرير مالي من قبل كل منظمة الى دائرة المنظمات غير الحكومية وفق القانون رقم (12) للمنظمات غير الحكومية لعام 2010 وبكل عام الا انه لم تتخذ هذه الاجراءات الى وقتنا هذا, وهناك من جانب اخر عائق امام المجتمع المدني ويفقده احد اهم خصائصه ومقوماته ويتمثل في اخذ المنح الشهرية من الحكومة ويظهر هذا في المنظمات بشكل عام والمنظمات في اقليم كردستان وبذلك فإن هذه المنظمات تفقد استقلاليتها المالية والادارية ويؤثر ذلك على عملها وبرامجها وسياستها⁽²⁴⁾.

سادساً- معوقات داخلية: بالإضافة الى المعوقات التي سبق ذكرها فهناك معوقات داخل منظمات المجتمع المدني وهيكلها تعيق عملها وتتمثل فيما يأتي⁽²⁵⁾:

- 1- غياب ثقافة العمل بمنظمات المجتمع المدني، والافتقار للكوادر المدربة المتخصصة ومن الملاحظ ان اغلب العاملين فيها يمتلكون ثقافة سطحية تعتمد قراءة سطحية لتجارب بعض الدول والتي تكاد تختلف عن طبيعة وتكوين المجتمع العربي والعراقي.
- 2- غموض مصادر التمويل لبعض منظمات المجتمع المدني يؤدي بذلك الى تسييس عملها وان غالبية منظمات المجتمع المدني مسيسة ترتبط من حيث مرجعيتها السياسية او الفكرية بأحزاب او جهات فاعلة في الساحة السياسية مما أفقدها القدرة على التعبير عن المجتمع المدني ككل اذ لم تضع نفسها بمواجهته.

- 3- مشكلة التشرد والانهيار في منظمات المجتمع المدني بالرغم من التغييرات الكبيرة التي شهدتها البلاد والتي شهدت خلالها نشأة وتأسيس المئات من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الا ان العديد ممن أسسوا جمعيات ومنظمات غير حكومية أصبحوا يترجون من التمويل الاجنبي على حساب الخدمة الحقيقية للمجتمع وبالتالي اصبحت لهم فرصة لتكوين الثروات على حساب خدمة الفئات المستضعفة والمهمشين.
- 4- بسبب ظروف المرتبكة التي رافقت نشوء المنظمات والافتقار الى الخبرة والوعي الذاتي لماهية المجتمع المدني، تعاني غالبية منظمات المجتمع المدني من ضعف الهياكل فيها بالعمل المؤسس والادارة وبناء الاستراتيجيات الخاصة بها مما اوقعها في حالة الجمود والعطالة.
- 5- تفاقم الفساد المالي والاداري ادى الى تفاقم الفساد الاداري والمالي لبعض منظمات المجتمع المدني الى فقدان ثقة الممولين والمانحين وساد جو من الارتباك فيها، اذ اسهم بشكل كبير في تبديد امكانية ان تلعب دور لتمكين المواطنين وتعزيز قدراتهم الذاتية.
- 6- الدور المتأرجح للمانحين والممولين اذ تلعب الجهات المانحة لمنظمات المجتمع المدني دورين ايجابي وسلبي، يتمثل الدور الايجابي بوفير الاموال للمشاريع العراقية وتسهيل عملية التدريب وبناء القدرات، اما الدور السلبي فيتمثل في ضعف التنسيق بين سياستها وبرامجها التنموية وحساسيتها المحدودة للأولويات المجتمع العراقي وتطلعاته بالإضافة الى فرض بعض المانحين لأجنداتهم السياسية عبر التمويل اي ان يكون التمويل مشروطاً وفي بعض الاحيان تكون شروط محففة وغير واقعية مقابل الدعم التنموي المقدم.

الخاتمة

انطلاقاً من الرؤى والافكار التي تم التطرق اليها في موضوع البحث على المستوى النظري والعملي، للوصول الى خاتمة المضمون، فقد بحثت منظمات المجتمع المدني في العراق امكانية ايجاد محفزات وحلول للمعوقات فقد شهدت هذه الفترة ما بعد عام 2003 تنامياً للعديد من منظمات المجتمع المدني في ظل رغبة اعداد كبيرة من فئات الشعب العراقي في المشاركة في الحياة المدنية والسياسية بالإضافة الى السماح لقيام هكذا نوع من النشاطات من قبل قوات الاحتلال الاميركية وتشجيعها اذ ظهرت اشكال عديدة من منظمات المجتمع المدني منها كانت امتداداً لمنظمات قديمة مع بعض التعديلات على برامجها وطبيعتها عملها.

ويمكن ان نضع عدد من الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من خلال البحث في هذا المجال وكالاتي:

1. هناك علاقة جدلية بين الديمقراطية وتطور المجتمع المدني وبين نكوصها ايضاً، فاذا تجذرت اسس الديمقراطية في الدولة قويت مكانة منظمات المجتمع المدني وبالعكس، وبهذا فأن المجتمع المدني لا يمكن ان ينمو ويستمر ويحقق اهدافه وبرامجه في ظل مناخ غير ديمقراطي.
2. واجه العراق بعد عام 2003 جملة من المتغيرات والتحديات الداخلية والخارجية وهي في اساسها جاءت نتيجة لتراكم سياسات سبقت ذلك التاريخ القت بظلالها على واقع الدولة والمجتمع فالتغيير من النظام الشمولي الى الديمقراطي التعددي لم يمر بشكل سهل وانما واجه عقبات بعضها سياسي وبعضها اقتصادي وأمني.
3. زيادة الالعباء على عمل المنظمات واتساع حجم المشاكل والقضايا منها التهجير الداخلي وتردي الالوضاع السياسية في كثير من محافظات العراق التي شهدت ظاهرة نزوح جماعي اثر دخول داعش الى الاراضي فذهبت سنة العراق الى اقليم كردستان والى مناطق اخرى تنامي وتيرة الارهاب.

الهوامش

- (1) بدرية حمدان، المحفزات والمثبطات وأثرها على حياتنا، **صحيفة جبهة الاخبارية**، (الرياض) 2018/7/7.
- (2) كوثر عباس الربيعي، "المجتمع المدني في العراق" المفهوم والتطبيق"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 27، (بغداد: 2005)، ص 9-10.
- (3) زياد سمير الدباغ، "العلاقة بين تطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصر نموذج)"، **مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية**، المجلد 9، العدد 2، (الموصل: 2009)، ص 464.
- (4) دورين بنيامين هرمز، "الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني"، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**، المجلد 12، العدد 2، (كربلاء: 2014)، ص 41.
- (5) هناء عبد الغفار حمود وأثير عبد الخالق محمد، "تفعيل دور المجتمع المدني بشراكة دولية للتخفيف من الفقر في العراق"، **مجلة الادارة والاقتصاد**، العدد 107، (بغداد: 2018)، ص 24.
- (6) زياد سمير الدباغ، اليات تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الصالح، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 36، (الكوفة: 2018)، ص 372.
- (7) مراد بطل الشيشاني، في مفهوم الحكم الرشيد، **جريدة الغد**، 2011\7\25.
- (8) عدنان ياسين، **المجتمع المدني وديناميات التغيير: التحديات والفرص**، ط1، (بغداد: دار الحكمة، 2011)، ص 8.
- (9) مجموعة مؤلفين، **عشر سنوات هزت العالم: عقد على احتلال العراق 2003-2013**، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 98-102.
- (10) محمد عدنان محمود، **دور الامم المتحدة في العراق بعد عام 2003**، ط1، (بغداد: مكتبة عدنان للطباعة والتصميم، 2018)، ص 55.
- (11) عباس فاضل محود، "منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق"، **مجلة الاستاذ**، العدد 203، (بغداد، 2013)، ص 626.
- (12) سحر كامل خليل، السياسة العامة ووسائل مؤسسات المجتمع المدني في صنعها دراسة نظرية، **مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد**، المجلد 24، ع 2، 2013، ص 428.
- (13) رونق عودة عباس، "التنظيم القانوني لمنظمات المجتمع المدني"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد، 2013، ص 56.
- (14) ستار جبار علاوي، **العراق والتغيير: دراسة في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام 2003**، ط1، (بغداد: دار السنجوري، 2018)، ص 175.
- (15) معوقات عمل منظمات المجتمع المدني في العراق، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات واشتطن، في: WWW.sironline.org
- (16) سارة ابراهيم حسين، **مؤسسات المجتمع المدني والسياسات العامة**، ط1 (بغداد: مكتبة السنجوري، 2014)، ص 181-182.
- (17) جون كين، **العنف والديمقراطية**، ترجمة هيثم فرحات، (دمشق: الهيئة السورية للكتاب، 2011)، ص 14-15.
- (18) كارزان بابان، مشاكل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، الحوار المتمدن، في: (27/11/2008) <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=154591&r=0>
- (19) عدنان ياسين، "المجتمع المدني والمتغيرات الاجتماعية في العراق"، **مجلة دراسات اجتماعية**، العدد 18، (بغداد: 2006)، ص 88.
- (20) عدنان ياسين، **المجتمع المدني وديناميات التغيير: التحديات والفرص**، مصدر سبق ذكره، ص 52.
- (21) هيثم محمد طه الجنابي، **العراق ومعاصرة المستقبل**، ط1، (دمشق: دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص 144.
- (22) قيس النوري، "المجتمع المحلي والمجتمع المدني جدلية الانتماء والولاء في العراق"، **مجلة النبأ**، العدد 84، (بغداد: 2006)، ص 32.
- (23) رونق عودة، التنظيم القانوني لمنظمات المجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، مصدر سبق ذكره، ص 57.
- (24) شيلان واحد سعيد، "مؤسسات المجتمع المدني وأثرها في عملية التحول الديمقراطي: العراق نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، السليمانية، 2010، ص 96.
- (25) عدنان ياسين، **المجتمع العراقي وديناميات التغيير: التحديات والفرص**، مصدر سبق ذكره، ص 51-59.

المصادر

أولاً: الكتب:

1. جون كين، **العنف والديمقراطية**، ترجمة هيثم فرحات، (دمشق: الهيئة السورية للكتاب، 2011).
2. سارة ابراهيم حسين، **مؤسسات المجتمع المدني والسياسات العامة**، ط1، (بغداد: مكتبة السنهوري، 2014).
3. ستار جبار علاوي، **العراق والتغيير: دراسة في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام 2003**، ط1، (بغداد: دار السنهوري، 2018).
4. عدنان ياسين، **المجتمع المدني وديناميات التغيير: التحديات والفرص**، ط1، (بغداد: دار الحكمة، 2011).
5. مجموعة مؤلفين، **عشر سنوات هزت العالم: عقد على احتلال العراق 2003-2013**، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
6. محمد عدنان محمود، **دور الامم المتحدة في العراق بعد عام 2003**، ط1، (بغداد: مكتبة عدنان للطباعة والتصميم، 2018).
7. هيثم محمد طه الجنابي، **العراق ومعاصرة المستقبل**، ط1، (دمشق: دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004).

ثانياً: الرسائل:

1. رونق عودة عباس، "التنظيم القانوني لمنظمات المجتمع المدني"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد، 2013.
2. شيلان واحد سعيد، "مؤسسات المجتمع المدني واثرها في عملية التحول الديمقراطي: العراق انموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، السليمانية، 2010.

ثالثاً: البحوث والدوريات:

1. دورين بنيامين هرمز، "الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني"، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**، المجلد 12، العدد 2، (كربلاء: 2014).
2. زياد سمير الدباغ، "العلاقة بين تطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصر انموذج)"، **مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية**، المجلد 9، العدد 2، (الموصل: 2009).
3. زياد سمير الدباغ، اليات تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الصالح، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 36، (الكوفة: 2018).
4. سحر كامل خليل، السياسة العامة ووسائل مؤسسات المجتمع المدني في صنعها دراسة نظرية، **مجلة كلية التربية للبنات**، جامعة بغداد، مجلد 24، ع 2، 2013.
5. عباس فاضل محود، "منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق"، **مجلة الاستاذ**، العدد 203، (بغداد، 2013).
6. عدنان ياسين، "المجتمع المدني والمتغيرات الاجتماعية في العراق"، **مجلة دراسات اجتماعية**، العدد 18، (بغداد: 2006).
7. قيس النوري، "المجتمع المحلي والمجتمع المدني جدلية الانتماء والولاء في العراق"، **مجلة النبأ**، العدد 84، (بغداد: 2006).
8. كوثر عباس الربيعي، "المجتمع المدني في العراق" المفهوم والتطبيق"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 27، (بغداد: 2005).
9. هناء عبد الغفار حمود واثير عبد الخالق محمد، "تفعيل دور المجتمع المدني بشراكة دولية للتخفيف من الفقر في العراق"، **مجلة الادارة والاقتصاد**، العدد 107، (بغداد: 2018).

رابعاً: الصحف:

1. بدرية حمدان, المحفزات والمشبطات واثرها على حياتنا, صحيفة جبهة الاخبارية, (الرياض) 2018/7/7.
2. مراد بطل الشيشاني, في مفهوم الحكم الرشيد, جريدة الغد, 2011\7\25 .

خامساً: مصادر الانترنت:

1. كارزان بابان, مشاكل مؤسسات المجتمع المدني في العراق, الحوار المتمدن, (27/11/2008), في:
<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=154591&r=0>
2. معوقات عمل منظمات المجتمع المدني في العراق, معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات واشنطن, في:
WWW.sironline.org